جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين

للدراسات العليا

المواطنة وبناء الدولة المدنية الحديثة في التجربة العراقية

رسالة تقدمت بها الطالبة صفد عبد العزيز حمادي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

كجزء من متطلبات نيل درجة شهادة الماجستير في العلوم السياسية

إشراف

أ . د . عامر حسن الفياض

١٤٣٨ هـ

٢٠١٧م

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education
and Scientific Research
Al-Alamain
Institute For Higher Education

Citizenship and the building of modern civil state in Iraq

A Thesis submitted by student

SAFAD ABDUL AZEZ HAMMADI

To the Council Of Al- Alamain Institute of

Higher Studies As a Partial requirements of a

Master's degree in political science

Under the supervision of

Prof. AMER HASSAN FAIATH

1438 A.H. 2017 D.C.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(البقرة: آية ١٢٦)

الاهداء

الى . .

العـــراق

وطني الذي احبة . .

الشكر والتقدير

بـدءاً ....شـكراً وتقـديراً ورحمـة الـى روح السـيد محمـد بحـر العلوم(رحمـه الله) الـذي كـان ابـاً طيبـاً حنونـاً وسـبيل لنـا لنسـلك طريقـاً للعلـم معبـدًا بالطيبـة والرأفـة والتعـاون ،سـتبقى ذكراه طيبة في قلوبنا...

شكراً واحتراما الى الدكتور أبراهيم بحر العلوم لكل ما قدمة لنا من مساعدة ...

الشـكر الجزيـل للـدكتور عـامر حسـن الفيـاض لقبولـه متفضـلاً الاشـراف علـى رسـالتي وليمنحني شرف أن اكون احد تلامذته .

الشـكر الـى أسـاتذة معهـد العلمـين للدراسـات العليـا وأذكـر بـاحترام المرحـوم الـدكتور عصـام العطيـة (رحمـه الله) والـى أخـوتي وأخـواتي طـلاب المعهـد والاعـزاء مـن مـوظفي ومنتسبي المعهد .

الشـكر لمـن مـد يـد العـون وهـم الاسـاتذة (علـي الغريفـي ، حسـين درويـش العـادلي ، علـي الاوسـي ، مجيـد الكرعـاوي ،ميثـاق سـالم ، عبـاس الخضـيري ، حسـين علـي ، كـريم جعفـر ،فلاح الفتلاوي) .

مسـك الختـام شـكري الـى سـندي فـي الحيـاة زوجـي الغـالي وألـى مـن تسـبق دعـواتهم خطـواتي أمـي الحنـون وأبـي الغـالي وألـى تـوئم روحـي (عنفـوان) وأخـوتي منـاراتي (وائل ، عمر ، حماد) .

وألى كل من ساندني ولم الذكرة نسياناً وتقصيراً.

المستخلص

المواطنة والدولة المدنية صنوان مفهومان لا يفترقان عن بعض ، فكلاهما نتاج الاخر بمعنى أن كل منهما يوجد متى ما وجد الاخر منذ أن عرف التاريخ معنى الدولة المدنية والحكم .
ومن خلال تصفح التاريخ السياسي للعراق وتحديداً مع الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤ وراحت صفحاته تكتب في سفر التاريخ منذ بداية العام ١٩٢١وخطت أولى اسطره عند تأسيس الدولة العراقية ،راحت المفاهيم المتعلقة بالدولة المدنية والمواطنة تظهر مع دستوره الاول عام ١٩٢٥
والذي مهد لدولة ليبرالية كان من الممكن أن تصمد وتتطور لولا وفاة مؤسس الدولة العراقية الملك فيصل الاول عام ١٩٣٣
ورغم كل ما كان يطمح له مؤسس هذه الدولة الفتية من احلام بعراق يتوافق فيه أبنائه رغم تنوعهم الديني والمذهبي والقومي وولائهم للذات الجمعي إلا أن وضع العراق ضمن دائرة الاستراتيجية العالمية في السيطرة على الشرق الاوسط كان حائلاً دون تنامي الحس الوطني ، بل على العكس فقد راحت القوى الاجنبية تهيمن على مراكز صنع القرار في كل الحكومات التي حكمت العراق وذلك من أجل تفتيت الوحدة الوطنية بإذكاء الفرقة الطائفية
أو القومية ليبقى المجتمع العراقي دون هوية جامعة .
لقد عالجت هذه الدراسة موضوع المواطنة والدولة الوطنية خلال مائة عام من عمر الدولة العراقية لتبحث عن المواطنة وعن الدولة المدنية في دساتيره ومجتمعه .
حيث توصلت الدراسة بالنتيجة الى بعض الحقائق التي تؤكد تشظي الهوية الوطنية الى هويات فرعية خاضعة الى ولاءات متعددة ومتنوعه بين دينية ومذهبية وقومية مما ساهم في ضياع الحس الوطني والانتماء إلى الوطن وذلك كان نتيجة طبيعية كون الدولة لم تنشأ وفق أرث تاريخي بل نشأة وفق مصالح دولية وعالمية استوجبت أيجاد دولة تعرف بالعراق بعد تقاسم غنائم الدولة العثمانية لذلك سعت القوى العالمية للسيطرة على العراق من خلال الحكومات المتوالية وكان السلاح الرئيسي لها هو تعطيل الحس الوطني بتشتيت الهوية الجامعة .
كذلك فإن الثورات والانقلابات والحروب التي عاشها العراق طيلة مائة عام من عمرة دفع العراقيون ثمنها من عدم الاستقرار السياسي وألأمني وضياع الهوية الوطنية .
وخلاصة ما توصلت له الدراسة ..
أن المجتمع العراقي لم تتسنى له الفرصة في الحصول على حكومة مدنية ليمارس مواطنيته من خلال أدارتها او نظامها الاداري والسياسي بل العكس كانت جميع الحكومات التي تعاقبت على أدارة بلادة تستخدم ورقة تدمير وحدة المجتمع وتجانسه.

المحتويات

الآية ..... أ

الأهداء ..... ب

الشكر والتقدير ..... ت

المستخلص ..... ث

المحتويات ..... ج

المقدمة..... خ

الفصل الأول: الأطار النظري لماهية المواطنة و الدولة المدنية ١

المبحث الأول: المواطنة ٢

اولاً : ماهية المواطنة..... ٢

ثانيا: أشكال المواطنة ومقوماتها..... ٩

ثالثا:المواطنة العالمية ١٥

المبحث الثاني: الدولة المدنية ٢١

أولاً : ما هيه الدولة المدنية في اللغة والأصطلاح.....٢١

ثانيا: مبادئ الدولة المدنية وأركانها ومقوماتها.....٢٩

ثالثاً: الدولة المدنية في المفهوم المعاصر ٣١

الفصل الثاني:المواطنة والدولة المدنية في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٣ ..... ٣٩

المبحث الأول: البنية الأجتماعية والسياسية في العراق ما قبل الدولة ٤٠

أولاً : التركيبة التعددية للمجتمع العراقي ٤٠

ثانياً : الولاءات التقليدية للمجتمع العراقي وأثرها في بناء الدولة المدنية ٤٥

ثالثاً: نشأة الوعي الوطني والقومي في العراق عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤– ١٩٢١ .....٥٣

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية المؤثرة في نشأة الدولة العراقية الحديثة..... ٥٨

أولاً: المتغيرات السياسية الخارجية المؤثرة في نشأة الدولة العراقية: ٥٩

ثانياً: المتغيرات السياسية الداخلية المؤثرة في نشأة الدولة العراقية: ٦٥

ثالثاً: الدستور والحقوق السياسية في ظل المتغيرات المؤثرة في نشأة الدولة ٧٢

الفصل الثالث: المواطنة والدولة المدنية في العراق من ١٩٣٣ – ١٩٦٨..... ٨٢

المبحث الأول **المواطنة والدولة في العراق الملكي ١٩٣٣–١٩٥٨ ..... ٨٣**

أولاً: أبرز المتغيرات السياسية والاجتماعية ودورها في بناء الدولة المدنية ٨٣

ثانياً: دور المؤسسة العسكرية للحياة السياسية للعراق الملكي ٩٦

ثالثاً : تعدد الحكومات وأثرة في بناء الدولة المدنية ١٩٢١–١٩٥٨ ..... ٩٩

المبحث الثاني: المواطنة و الدولة العراقية في العهود الجمهورية ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ..... ١٠٨

أولاً: العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨–١٩٦٣ ..... ١٠٨

ثانياً: العهد الجمهوري الثاني والثالث ١٩٦٣–١٩٦٨(العهد العارفي)..... ١٢٣

ثالثاً الواقع العراقي في ظل الحكم الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٨ ..... ١٣٧

الفصل الرابع: المواطنة والدولة المدنية في العراق من ١٩٦٨ –٢٠١٤ ..... ١٤٦

المبحث الأول: المواطنة والدولة المدنية في عراق الجمهورية الرابعة ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ ..... ١٤٦

أولاً: ولادة الدولة الشمولية ١٩٦٨–١٩٧٠..... ١٤٦

ثانياً: قيام الدولة الشمولية في العراق ١٩٧٠ –٢٠٠٣ ..... ١٥٧

ثالثاً: الواقع العراقي في ظل الجمهورية الرابعة ١٩٦٨ –٢٠٠٣ ..... ١٦٣

المبحث الثاني: المواطنة و الدولة المدنية في العراق ما بعد الأحتلال الأمريكي ٢٠٠٣–٢٠١٤ ..... ١٧٠

أولاً:الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ ..... ١٧٤

ثانياً: بناء الدولة في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥..... ١٨٨

ثالثاً: تحديات التجربة الديمقراطية بعد ٢٠٠٣ في العراق و وأد المواطنة ٢٠٨

الخاتمة والنتائج..... ٢١٩

المصادر والمراجع..... ٢٣٣

المقدمة

تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة. ويفسر ذلك ما تناله المواطنة من اهتمام على المسارات التالية :

تشريعياً: تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنيناً لحقوق المواطن وواجباته.

تربوياً : نظم التنشئة التي تسعى إلى تكريس وعي المواطنة قيماً وممارسات لدى النشء من أجل تحقق الاندماج الوطني.

سياسياً : في صورة بنى وآليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية .

وفي هذا السياق احتلت هذه القضية مساحة كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتربوية ، وتعددت أبعاد المواطنة في علاقاتها الممتدة عبر قضايا تتمحور في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات ، ومبينة مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة حسب المنابع الفكرية للدولة ومرجعية نظرياتها السياسية .

كما وأنتجت أطروحات الفكر في مختلف دول العالم، العديد من الرؤى الفكرية حول مفهوم المواطنة ومبادئها، حقوقها وواجباتها، وتنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظرياته السياسة.

وفي العراق اختلفت أطياف الفكر باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، وهو ما أوجد أنماطاً متعددة من الوعي لدى الشعب العراقي تداخلت أحياناً وتصادمت أحياناً أخرى ، وأثرت في دوائر الانتماء وهذا ما أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مبدأ المواطنة نفسه ، فضلاً عن ممارساتها من قبل الأفراد ومع تغير طبيعة العالم المعاصر من حيث موازين القوى ، وسيطرة القطب الواحد، وظهور التكتلات السياسية والاقتصادية ، وتنامي البنى الاجتماعية الحاضنة للفكر الليبرالي وعبوره للحدود الجغرافية والسياسية على الجسور التي مدتها تكنولوجيا الاتصال ، والتركيز على خيارات الفرد المطلقة بعد ذلك مرجعا للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في دوائر العمل والمجتمع المدني والمجال العام ، مع هذه التغيرات العامة، بالإضافة إلى التغيرات الخاصة التي تحيط بالعرب والمسلمين شهد مفهوم المواطنة تبدلاً واضحاً في مضمونه واستخداماته ودلالاته والوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تمثل معول هدم أو بناء لواجهة المجتمع وهيكل الدولة .

وعلى رغم ما تنفرد به المواطنة وما يتداخل معها من مفاهيم الانتماء، من خصوصية في المرجعية وآليات التشكيل والبناء والممارسة، إلا أنها على مدى السنوات القليلة الماضية شهدت

تحدياً جديداً يتمثل في عملية الانفتاح الثقافي الذي تعددت آلياته ووسائله، لتخاطب الشباب عن بعد وتقدم العديد من التفسيرات والتأويلات المنحرفة أو الملتوية للأحداث الإقليمية والدولية ، وتسلط الضوء على قضايا مجتمعية تمس جوهر هذا المفهوم لدى الفرد ، وتعرض إطاراً مفاهيمياً مغلفاً بشعارات تأخذ بالمشاعر وتؤثر في مسارات تفكير العقول، ودور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على البنية السليمة لوعي المواطن وممارسته للمواطنة .

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها العراق.

عليه، تأتي هذه الدراسة لتعالج موضوع المواطنة ودورها في بناء الدولة الحديثة في التجربة العراقية مستندة إلى ان تكون المواطنة هي المرجعية الرئيسية لبناء الدولة في العراق ومحاولة تسليط الضوء على أن ضعف الشعور بالمواطنة قد أدى الى إعاقة بناء الدولة المدنية العراقية سابقاً ولاحقاً.

ويدعم اختيار مفهوم المواطنة قضية أساسية أخرى مفادها أن العراق فيه العديد من الأشكال الضاغطة فقد ظل متميزاً في قضاياه التي أهمها مشكلة الأقليات الدينية والأقليات القومية بوصفها مشاكل تمثل معطيات تاريخية واجتماعية .

كما برزت مجموعة من الظواهر السلبية حيث وجد العراقيون أنفسهم منقسمين وغير مساهمين في صناعة قراراتهم موزعين بين هويات جهوية متعددة وليس لهم اليد في توزيع ثرواتهم وأرزاقهم ، محاطين بخيبة أمل ألمت بشرائح واسعة منهم ، بعد أن حملوا قادتهم الوطنيين على أكتافهم متوسمين بهم في دولة جديدة ناشئة تكون بيتهم المشترك وملاذهم الطبيعي ، متأملين أن يتحولوا الى قادة موحِدة لبث روح التلاحم والتوافق والتمرس على القيم الوطنية والمواطنة في وعيهم الجماعي .

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المفردات التي تطرحها وتحاول معالجتها، فموضوع المواطنة وبناء مجتمع مندمج على أساس المواطنة في العراق له أهميته الكبيرة في هذه المرحلة من تاريخ العراق، لبناء دولة مدنية أساسها المساواة والعدالة بين أفرادها بلا تميز أو تهميش لأي فئة أو جماعة من جماعات أو فئات المجتمع العراقي .

ويحمل موضوع المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية في العراق عناصر الإشكالية المفتوحه وذلك كون أن المواطنة موضوع مفتوح يحمل سؤالاً متجدداً حول إمكانية بناء مجتمع في صيرورة التلاحم والتماسك .

ويحمل هذا الإمر صعوبة كبيرة في التجربة العراقية وتعقيداً بسبب كثرة الإشكاليات الاجتماعية والسياسية التي تعيق بناء دولة مؤسساتية يضمن الفرد فيها حقوقه ويكون مطالباً لإداء واجباته تجاه المؤسسة الحكومية والوطن .

لقد أخذ الاهتمام يزداد بدراسة (مفهوم المواطنة) في الأدبيات السياسية بعد أن ساد فيها ولمدة طويلة (مفهوم الدولة)، فمع نهاية الثمانينيات ازداد الاهتمام بـ (مفهوم المواطنة) في حقل النظرية السياسية، وذلك لعدة عوامل أبرزها إن فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة للفكر الليبرالي لمدة طويلة أخذت تتراجع وذلك نتيجة التحولات التي حدثت في العالم في نهاية القرن العشرين التي تتلخص في قضيتين أساسييتين هما:

القضية الاولى العولمة : إن فكرة العولمة تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وظهور النظام العالمي أحادي القطب وقد دعمتها ثورة الإتصالات والتكنلوجيا التي حدثت في العالم أبرزت الحاجة الى الاهتمام بمفهوم المواطنة ، وكيف ممكن أن يسهم في بناء دولة ذات حدود أقليمية للوطن وجماعة سياسية وسيادة وطنية ؟

القضية الثانية هي زيادة النزاعات والحروب العرقية والدينية في عدة بلدان من العالم وانتشار جرائم الإبادة البشرية على أساس العرق او الدين ، وقد كانت صادمة و انتشار الحروب الأهلية ايضاً في بلدان كثيرة من العالم والشرق الاوسط على وجه الخصوص ، دعا الى الاهتمام بموضوع المواطنة واجماع ابناء البلد تحت انتماء واحد يوحدهم ويجعلهم متماسكين بعيدين عن اي انتماءات من شأنها ان تفرقهم أو تخلق بينهم العداوات .

وتتخذ الدراسة العراق إنموذجا في تجربته لبناء الدولة المدنية ودور المواطنة في ذلك . ولعل التاريخ يؤكد فشل العراق في هذه التجربة سواء كان في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) أو في العهد الجمهوري من (١٩٥٨-٢٠٠٣).

إذ ان ما أورثته التجربة العراقية في هذين العهدين من سلبيات وإرث تاريخي واجتماعي وسياسي كان سببا واضحاً في فشل مشروع الدولة وإنهيار المجتمع والسلطة والاقتصاد والهوية كما تضررت المواطنة طيلة عمر الدولة العراقية ١٩٢١-٢٠٠٣ بفعل التمييز والحجر والإقصاء.

وكذلك الامر بعد ٢٠٠٣ كانت النتائج المتوخاة من التغيير الذي حصل مخيبة للآمال واحلام العراقيين، حيث سادت الفوضى وانتعش الإرهاب ، وأصبح العراق ساحة لتصفية النزاعات الدولية ، كذلك تضررت تجربة بناء الدولة المدنية بعد ٢٠٠٣ عندما تم اعتماد الديمقراطية التوافقية. فمشكلة الديمقراطية التوافقية أنها تقتل بالصميم وحدة مجتمع الدولة (الأمة الوطنية) من

خلال: تضحيتها بمبدأ المواطنة لحساب مبدأ المكوّن العرقي والطائفي، وتضحيتها باستحقاق الديمقراطية (الأغلبية السياسية الصانعة للقرار) لحساب مبدأ التوافق، وكون " التوافقية" تحول دون الإندماج السياسي الوطني لمواطني الدولة لأنها تؤسس الإعتراف والولاء والمصلحة على أساس فكرة المكون.

كل ذلك أدى الى صعوبة إصلاح هذا الدمار ومحاولة إعادة بناء الدولة المدنية ولعل أهم ما تسعى اليه الدراسة إبراز أن مشروع الدولة يجب أن يبنى على يد (الكتلة التاريخية)، على حد تعبير غرامشي حيث ان هذا المشروع ونجاحه هو رهن إنبعاث هذه الكتلة التاريخية السياسية المدنية العراقية المتحررة من الولاءات الخاصة والطموحات الضيقة ، كتلة تاريخية قادرة على توحيد رؤيتها للدولة وفلسفتها وهويتها ومشروعها ، المنبعثة لإعادة انتاج الذاكرة التاريخية (الدينية والمذهبية والقومية والسياسية) بشكل توظيفي بناء، والمؤهلة وعياً وأداءً لتجاوز التناقضات والنشوزات الراهنة التي خلفتها عهود الاستبداد وتداعيات الفوضى والانقسام، وهي القادرة على توظيف اللحظة التاريخية المناسبة لتبني مرتسمات نوعية للمدنية والتنمية والتطور.

إذ ان الروابط العضوية (الدينية والمذهبية والقومية) تصلح أن تكون رابطة أساسية لأية جماعة إنسانية لكن هذه الرابطة تقع ضمن الروابط الاجتماعية الانسانية وليس ضمن الرابط السياسي الذي يسهم في تشكيل الدولة ، فان التاريخ السياسي للأمم أثبت فشل كافة أنماط الروابط العضوية في بناء الدولة إلا رابطة (المواطنة)التي تسهم في تشكيل الدولة وتساعد على الحفاظ على وحدة الدولة وانسجامها وتطورها، فالمواطنة على هذا الأساس صفة موضوعية عامة يتمتع بها كافة منتسبيها بشكل محايد لا تقبل التفاوت والتفاضل بذاتها، فليس بين المواطنين مَن هو مواطن أكثر من الآخر، وكافة الإختلافات العرقية والطائفية أو الامتيازات الإقتصادية والسياسية لا اعتبار تفاضلي لها في ظل هذه الصفة، من هنا تكون دولة المواطنة دولة الإنسان ودولة القانون التي تقر المساواة ولا تعرف التمييز والإقصاء، وهي دولة الرعايا الفعالين الذين يمارسون حقوقهم ويؤدون واجباتهم بوعي والتزام وحماس على أساس من الحريات والحقوق المدنية الثابتة ، لأن الدولة وحدة سياسية قانونية لا يمكن أن تقوم دون اعتماد رابطة محايدة تنطبق على الكل، وتسود فوق وجود التنوع المجتمعي على اختلافه، فلا يمكن تصدر رابطة مجتمعية فرعية واعتمادها بعدها رابطة كلية للدولة.

تحاول الدراسة أيضاً تسليط الضوء على الجدلية القائمة بين دور المواطنة بوصفها أساساً في بناء الدولة المدنية و المواطنة بوصفها نتيجة من نتائج الدولة المدنية .

أما اختيار العراق نموذجا لهذه الدراسة فإنه جاء لأسباب عديدة أهمها صعوبة الاندماج الاجتماعي لاطياف المجتمع العراقي في العراق وضعف تحققه بسبب إزدياد الجهوية الضيقة وانحراف الصراع المجتمعي الى صراع طائفي سياسي أدى الى تمزيق الهوية العراقية .

لذا فإن الدراسة تؤكد أهمية مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية و تحاول ابراز دلالاته وأبعاده بغية توظيفه بشكل سليم في عملية بناء الدولة الوطنية بعد ٢٠٠٣.

مشكلة الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من الإقرار بأن هناك إعاقةً وعجزاً في عملية قيام الدولة المدنية في العراق على الرغم من تحقيق الكثير من الإنجازات في مجالات أخرى ، إلا أن النظام السياسي السائد في العراق الآن لم يستطع توفير الشروط اللازمة لإقامة الدولة المدنية بشقيه العمودي (اكتساب هوية سياسية) وأفقي (انصهار المجتمع في الهوية الوطنية).

أي لم يتمكن الأفراد من الالتحام بمؤسسات الدولة بكينونتهم الوطنية واندماجهم في مجتمعهم بوصفهم مواطنين بأنماط العيش المشترك وتماهي الروح الفردية في الجماعة والتحول إلى (شعب) مؤسِس للدولة بكامل الولاء لها .

ولعل الإشكالية الجديرة بالذكر ان النظام السياسي في العراق بعد أن راهن بشكل مطلق على الدولة المدنية وقيام مشروع وطني في العراق مستنداً الى روح المواطنة وتماسك المجتمع وعمق تلاحمه، أخذ الفرد العراقي الالتجاء الى تأسيس جهويات تعنيه أكثر من الوطن كالقومية والطائفية والعشائرية والحزبية، وتشكلت نتيجة ذلك نظم وقيم اجتماعية وثقافية طغت على الشعور الوطني لدى الفرد العراقي فلم يعد يقتنع بالخطابات المؤسسة على الشرعية التاريخية والنضالية أو الوطنية كما لم تعد تستهويه جاذبية الحكام الكارزمية كما وتضاءل منسوب الشعور بالوطنية والانتماء الى الوطن ، بل أخذت فكرة عدم شرعية الدولة الوطنية في أذهانهم تتصاعد .

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان المواطنة تمثل سبباً من أسباب بناء الدولة المدنية ونتيجة من نتائج هذا البناء.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة بالدرجة الأساس على المنهج التاريخي ، وتوظيف منهج التحليل النظمي أيضا الذي يتعامل مع ظاهرة موضوع الدراسة على اساس مدخلات ومعالجات ومخرجات .. الى جانب الاعتماد المنهج الاستقرائي (الوصفي) .

هيكلية البحث :

وقد تناولت الدراسة معالجة هذا الموضوع من خلال اربعة فصول كل فصل مقسم إلى مبحثين مشفوعة بخاتمة ونتائج وتوصيات.

حيث قدم الفصل الأول أهم المفاهيم المتعلقة بالمواطنة والدولة المدنية ، ولخصوصية كل موضوع فقد تناول المبحث الأول الأطر المفاهيمية للمواطنة، أما المبحث الثاني فقد وضح مفهوم الدولة المدنية مستعرضاً العلاقة بينها وبين بقية الدول الدينية والإسلامية ولم يغفل هذا المبحث ما استجد أخيراً على الساحة السياسية الدولية من مفهوم حداثوي بما يخص الحكومة العالمية ومنشأها.

أما الفصل الثاني فقد عالج موضوع المواطنة والدولة المدنية في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢ إذ بدأ التاريخ السياسي للعراق خلال مرحلة تكوين الدولة العراقية ولغاية وفاة الملك فيصل الأول مؤسس الدولة العراقية، أي بنهاية الحكم الملكي الأول، مستعرضة في المبحث الأول منه المجتمع والدولة في عراق ما قبل تأسيس الدولة الحديثة من حيث التركيبة الإجتماعية و العوامل المؤثرة في بناء الدولة المدنية في العراق منذ تأسيسه، لما لتلك العوامل من أهمية وتأثير في رسم مستقبل العراق السياسي آنذاك.

أما المبحث الثاني فدرس المواطنة والدولة المدنية منذ احتلال العراق بعد الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ولغاية نهاية الحكم الملكي من خلال فقرات رئيسة ، اهتمت بدراسة أهم الأحداث من خلال توثيق مؤشرات المواطنة وملامح واستعداد المجتمع العراقي آنذاك لبناء دولة مدنية خلال المدة الممتدة من ١٩١٤ ولغاية ١٩٣٣. فضلاً عن دراسة المؤثرات البيئية وألجتماعية التي اثرت في بناء الدولة المدنية ومدى تأثير العوامل الخارجية في إنماء أو تقييد مبدأ المواطنة سواء على الصعيد المجتمعي أو الدستوري ، وذلك من خلال العرض الموضوعي لفقرات الدستور الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ وبيان الحقوق والواجبات التي نص عليها هذا الدستور.

ثم انتقلت الدراسة بتسلسل زمني وتاريخي للأحداث التي أثرت في بناء الدولة المدنية العراقية بعد وفاة الملك فيصل الأول من خلال الفصل الثالث من هذه الدراسة، إذ عالج هذا

الفصل المواطنة والدولة المدنية في العراق من بداية العهد الملكي الثاني وحتى بداية جمهورية البعث الشمولية ١٩٣٣ – ١٩٦٨. مستعرضاً الأحداث التأريخية التي دللت على الصراع السياسي بين الأحزاب والحكومات المتعاقبة والدور الخارجي في إضعاف الدولة الناشئة، وذلك من خلال مبحثين.الأول عالج موضوع المواطنة والدولة المدنية في العراق خلال المرحلة التأريخية ١٩٣٣–١٩٥٨ (حقبة العهد الملكي الثاني) إذ ركز على دور العشائر ومواقفها السياسية من الحكومة ودورها في الإستقرار السياسي ، فضلاً عن دور المؤسسة العسكرية في الإستقرار السياسي للحكم والبلاد. لاسيما تعدد الحكومات واثره في زعزعة الحكم وعدم استقرار البلاد. وعالج هذا المبحث المواطنة و الدولة العراقية في العراق الجمهوري للمدة من ١٩٥٨–١٩٦٣، مع بداية الحكم الجمهوري ومحاولة التأسيس لدولة مدنية مستندة إلى روح المواطنة، مؤكداً على الحدث التأريخي في تحليل المواقف والرؤى التي تؤكد او تدحض مدنية الدولة خلال هذه المرحلة ، لاسيما الدستور الجمهوري الأول.

أما المبحث الثاني فقد كانت حقبته فيصلاً مهماً في الأحداث التي غيرت المجرى الحقيقي لتاريخ الدولة السياسي وهي الفترة الممتدة من ١٩٦٣–١٩٦٨ إذ درس المواطنة والدولة في العراق خلال العهد الجمهوري العارفي. إذ تمحور هذا المبحث بدراسة الدولة الشمولية وأزمة الهوية الوطنية و الحقوق السياسية بموجب دستوري الجمهورية الثانية و الثالثة.

أما الفصل الرابع فقد كان بعنوان المواطنة والدولة المدنية في العراق من ١٩٦٨ –٢٠١٤ وغطى الأحداث السياسية التي كان لها الأثر الكبير في مفهومي المواطنة والدولة المدنية خلال مدة الحكم الشمولي البعثي وما تبعه من آثار بعد الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وقد تضمن هذا الفصل مبحثين، مشتملاً على فقرات رئيسة عرضت من خلالها مدة ولادة الدولة الشمولية ١٩٦٨–١٩٧٠ وما رافقها من انقلابات وتصفيات كان لها الأثر في استقرار البلاد فضلاً عن دراسة الحقوق السياسية في ظل الدولة الشمولية و موضوعة المواطنة والانتماء و التحولات الدستورية في ظل الجمهورية الرابعة.

والمبحث الثاني تناول الدولة المدنية في العراق خلال فترة الأحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣–٢٠١٤، حيث درس المجتمع العراقي بعد الأحتلال وسقوط الدولة الشمولية من خلال أزمة الهوية الوطنية ومقوّضات المواطنة لاسيما خدعة الدولة المدنية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والمعايير الدستورية للمواطنة ، فضلاً عن الحقوق السياسية في دساتير مرحلة الإحتلال الأمريكي و الحقوق السياسية الواردة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤ و الحقوق السياسية في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ و خام هذا المبحث الدراسة بموضوع وأد الديمقراطية وإنهيار الدولة المدنية في العراق الجديد حيث تكون هذه الدراسة قد

اتمت العرض الكامل بالدراسة والتحليل للمواقف التأريخية بما يعزز يوضح المسيرة الـأريخية للمواطنة والدولة المدنية بأبرز معالمها خلال مائة عام.

وقد واجهت الدراسة بعض العثرات خلال مدة كتابتها، ومن اهم تلك الصعاب غزارة النتاج الفكري لهذا الموضع إلا انه كان نتاجاً تنظيرياً يصب في التنظير المفاهيمي والتحليل الفلسفي للمواطنة وعرضاً مفاهيمياً فلسفيً للدولة المدنيه وقد كانت المصادر التي سبق أن درست المواطنة او الدولة المدنية بصيغة التأصيل التأريخي نادرة جداً وهو أسهم في الاعتماد على الأحداث التأريخية وتحليلها وفق الأسقاطات السياسية وردود الأفعال المؤرخة خلال مرحلة التاريخ السياسي للعراق.

لقد اسهمت المكتبات الألكترونية المؤرشفة للنتاج الفكري برفد الدراسة بالكثير من المصادر والمراجع والدوريات الألكترونية.لاسيما الرسائل والأطاريح والبحوث والدراسات المنشورة وغير المنشورة. فضلاً عن وثائق البلاط الملكي في دار الكتب والوثائق (د . ك . و) و وثائق وزارة الخارجية البريطانية المؤرشفة والمذكرات الشخصية والمصادر الأجنبية والعربية وكذلك مواقع الأنترنت الرسمية للمنظمات الدولية والعربية ومدونات الأساتذة والباحثين بما تحتويه من بحوث ومقالات. وقد تنوعت الدراسة بمصادرها بهدف احتواء الموضوع بكل جوانبه.

أما الأشارات المرجعية فقد حاولت الدراسة الرجوع إلى أصل المعلومة دون الاعتماد على إشارة المصادر إليها للتحقق من صحة المعلومة وما يتعلق بها للمحافظة على أصالة المعلومة وتحقيقاً للأمانة العلمية.